المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

العلاقات الروسية الخليجية: البناء على ماضٍ إشكالي

إيلينا ميلكوميان | يناير 2016

العلاقات الروسية الخليجية: البناء على ماضٍ إشكالي

سلسلة: تقييم حالة

إيلينا ميلكوميان | يناير 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحـة، قطـر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

موقف الاتحاد السوفياتي إزاء دول الخليج الصغيرة 1

إستراتيجية روسيا في منطقة الخليج 5

الاتجاهات الجديدة في العلاقات بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي 9

السياسة الروسية خلال الربيع العربي وبعده 12

خلاصة 15

المراجع 16

مقدمة

يحدث التطوير الروسي المعاصر للعلاقات السياسية مع عدد من دول الخليج العربية، البحرين والكويت وقطر وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، كما لو أنه استمرار للعلاقات بين هذه الدول والاتحاد السوفياتي السابق. ولمّا كانت الاتصالات السوفياتية مع هذه البلدان قد جرت بصفة مجزَّأة ومتقطعة كما هو معروف، فإنّ هذا التكتيك يبدو غير مستقر، وغير مناسب لإعادة بناء الروابط السياسية. وعبر النظر في العلاقات التاريخية بين الاتحاد السوفياتي وهذه الدول الخليجية، تبيّن هذه الورقة كيف أنّ السياسة الروسية الراهنة تُبنى على ماضٍ إشكالي مستمر.

موقف الاتحاد السوفياتي إزاء دول الخليج الصغيرة

كانت منطقة الخليج، إبّان ذروة النفوذ السوفياتي، ساحة مواجهة أميركية سوفياتية. وقد أثّر المناخ العام للحرب الباردة في تشكيل الأهداف الإستراتيجية السوفياتية في منطقة الخليج. وكان الاتحاد السوفياتي يرى تقليديًا أنّ مهمته الأولى في المنطقة هي مساعدة الحكومات على السير في طريق التطور "غير الرأسمالي"، ما جعل العراق حليفًا مركزيًّا.

أدى هذا التحالف إلى أن يمنح الاتحاد السوفياتي العراق دعمًا غير مشروط، وهو الأمر الذي تجلى خلال الأزمة الكويتية عام 1961، عندما وقف الاتحاد السوفياتي في صف العراق حتّى عندما طالب زعيمه عبد الكريم قاسم بضمّ الكويت بصفتها جزءًا لا يتجزأ من أراضي العراق. واستخدم الاتحاد السوفياتي في مناسبتين حق الفيتو بصفته عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي لمصلحة العراق. كانت الأولى في شأن وجود القوات المسلحة البريطانية في الكويت (نُشرت بناء على طلب من الحكومة الكويتية للدفاع عن استقلالها) الذي عدّه المسؤولون السوفيات غير شرعي. رفعت القضية إلى الأمم المتحدة، وقال ممثل الاتحاد السوفياتي فاليريان زورين في كلمته أمام مجلس الأمن:

"حاولت بريطانيا العظمى تبرير نشر قواتها على الأراضي الكويتية وتمركز أسطولها في هذه المنطقة بصفتها نوعًا من التدابير اللازمة لتنظيم المقاومة ضد العدوان العراقي. لكن هذا التفسير لا يمكن قبوله، لأنه لا توجد قوات عراقية على أراضي الكويت"[1].

وفي المرة الثانية استخدم الاتحاد السوفياتي حق الفيتو لمنع قبول دولة الكويت عضوًا في الأمم المتحدة، وكان ذلك في تشرين الثاني / نوفمبر 1961، عندما حلّت قوات عربية محلّ قوات بريطانيا العظمى. توضّح كلتا الحالتين الإستراتيجية السوفياتية في منطقة الخليج التي كانت متأثرة بنظام القطبية الثنائية في العلاقات الدولية، والذي كان بدوره محكومًا بالمواجهة بين القوتين العظميين.

ولكنّ الأوضاع تغيرت في عام 1963، عندما أقام الاتحاد السوفياتي علاقات دبلوماسية مع دولة الكويت. وكانت هذه مبادرة كويتية أملت من خلالها هذه الدولة الخليجية الصغيرة في الحصول على الدعم السوفياتي ضد المطالبات العراقية بضم أراضيها. وفي عام 1964، وقّع البلدان اتفاقًا للتعاون التقني، وبعد عام واحد اتفاقًا في شأن التعاون الثقافي أدى أيضًا إلى تطوير التبادل التجاري. وعلى الرغم من هذه التعاقدات، فإنّ العلاقة ظلت بين البلدين محدودة طوال الستينيات.

في ذلك الوقت، كانت الكويت الدولة الوحيدة في منطقة الخليج التي أرادت إقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي. فالخطر الدائم من العراق أجبر الكويت على أن تكون مرنة ولا سيما في سياستها الخارجية. ورأى المسؤولون الكويتيون أنّ الاتحاد السوفياتي، إحدى القوى العظمى التي لها دور مهم في الشؤون الدولية؛ يمكن أن يؤدّي دورًا كبيراً لا في حل القضايا العالمية فحسب، بل وأيضًا على الصعيد الإقليمي. وقد كان الصراع في الشرق الأوسط على الدوام مسألة محورية في المحادثات بين ممثلي الاتحاد السوفياتي والكويت. واستمرت العلاقات في التطور إبّان الستينيات والسبعينيات. ولكن، على الرغم من الاتجاهات الإيجابية، عندما اشتدت حدة التوتر على الحدود بين الكويت والعراق في آذار / مارس 1973، فإنّ الاتحاد السوفياتي انحاز إلى صفّ العراق. ومع أنّ الموقف السوفياتي، الذي ألمح إلى مسؤولية الكويت عن التوتر، خفّت حدته في نهاية المطاف،

[1] Security Council, *Official reports*, *Session no. 958*, 4/7/1961.

إلّا أنه رفض التدخل. وبعد انتهاء النزاع، زار وفد برلماني كويتي موسكو. ثمّ في تشرين أول/ أكتوبر 1973، بعث أمير الكويت برقية تهنئة للحكومة السوفياتية بثورة أكتوبر العظمى. وبادر القادة الكويتيون إلى استئناف العلاقات مع الاتحاد السوفياتي على وفق رؤية مفادها أنّ هذه العلاقات يمكن أن تكون ثقلًا موازنًا للعلاقات الوثيقة مع الغرب. ورأت الكويت أنّ تنويع علاقاتها العسكرية يمثّل مصلحة وطنية. وهذا يفسر زيارة الوفد العسكري الكويتي موسكو في كانون الثاني / يناير 1974.

ولكنّ السوفيات لم يكونوا مستعدين لتطوير التعاون العسكري مع الكويت خشية تقويض علاقاتهم مع العراق. وبغض النظر عن ذلك، استمرت الكويت في سياستها، ففي عام 1975، ذهب وفد عسكري كويتي آخر إلى موسكو، وفي آذار / مارس 1975 أُبرم اتفاق عسكري بين الطرفين. ووفقًا لهذا الاتفاق، قام الاتحاد السوفياتي بتزويد الكويت قاذفات صواريخ ومدفعية تبلغ قيمتها 50 مليون دولار[2]. وفي عام 1981 أدّى وفد برئاسة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وزير الخارجية في ذلك الوقت، زيارة رسمية إلى موسكو. وفي بيان مشترك، أشار الجانبان إلى أنهما يعدّان اتفاقية كامب ديفيد [بين مصر وإسرائيل] عقبة أمام التوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي[3].

في الثمانينيات، تكثّفت العلاقة بين الاتحاد السوفياتي والكويت. وكان التحول في العلاقات مرتبطًا بنشوب الحرب بين إيران والعراق، إلى جانب تزايد عدم الاستقرار في منطقة الخليج، وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، والصعوبات الاقتصادية التي نتجت عن ذلك لكلا البلدين. على سبيل المثال، عندما رفضت الولايات المتحدة تسليم صواريخ ستينغر إلى الكويت في عام 1984، قررت الحكومة الكويتية توسيع التعاون العسكري مع الاتحاد السوفياتي بدلاً عن ذلك. اذ وافق القادة السوفيات على طلب الكويت الحصول على أسلحة بقيمة 300 مليون دولار، وجرى ارسال خبراء عسكريين سوفيات للمساعدة في تدريب القوات الكويتية على استخدامها[4]. ومع ذلك، ظلت العلاقات العسكرية بين البلدين محدودة، وطوال الثمانينات، لم يتجاوز عدد الخبراء العسكريين

---

[2] Central Intelligence Agency, *Communist Aid to the Less Developed Countries of the Free World*, 1976-77-10296 (Washington, D.C.: CIA. August 1977). p. 33.

[3] *Pravda*, Moscow, 26/4/1982.

[4] *The Washington Post*. 25/4/1984, p. A 11.

السوفيات الذين يعملون في الكويت 50 شخصًا[5]. ولكنّ هذه الفترة شهدت أيضًا زيادة في التعاون الصناعي. وتمّ توقيع بروتوكول في عام 1986 هدف إلى المشاركة المتبادلة في تأسيس المشاريع الصناعية النفطية في الكويت والاتحاد السوفياتي، وغيرها من البلدان (العربية أساسًا). التمس التعاونُ الاستفادَة من الموارد المالية للكويت والخبرة التقنية السوفياتية، ولكنه لم يُثمر أي نتائج.

شجّع عدم الاستقرار في منطقة الخليج بفعل تصاعد الحرب العراقية الإيرانية على زيادة التعاون الأمني بين البلدين. وفي عام 1987 وقعت ناقلات النفط الكويتية ضحية لـ "حرب الناقلات" عندما هاجمت إيران والعراق ناقلات لبلدان ثالثة بهدف تدويل النزاع ومحاولة وضع حد له بمساعدة القوى الكبرى. قدمت حكومة الكويت طلبات إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للدفاع عن أسطول ناقلاتها والمساعدة في نقل النفط. واستجابت الحكومة السوفياتية عبر استئجار ثلاث ناقلات لنقل النفط الكويتي.

في منتصف الثمانينيات، ومع إطلاق البيرسترويكا، أدرك القادة السوفيات أخطاء السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، ومن بينها التعاون مع جزء فقط من العالم العربي واستبعاد البلدان المنتجة للنفط في منطقة الخليج من مجال النفوذ السوفياتي[6]. بناء عليه وفي عام 1985، أنشأ الاتحاد السوفياتي علاقات دبلوماسية مع سلطنة عمان. وهذا الأمر لم يكن ممكنًا في السابق بسبب المساعدات السوفياتية المقدمة إلى المنظمات اليسارية، بما في ذلك حركة ظفار، وكان مقرها حينئذ في أراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وبادرت الكويت أيضًا بتوسيع الاتصالات بين الاتحاد السوفياتي وشركائها في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي عامي 1986 و1988 أضيفت دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر، على التوالي، إلى قائمة دول مجلس التعاون الخليجي التي لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، كان هذا الإجراء شكليًا ولم يحفّز أي إنجازات حقيقية في العلاقات الثنائية.

وفي آخر 1987 وبداية 1988، زار مبعوث سوفياتي خاص العديد من البلدان العربية بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت. وبعد هذه الزيارة كتب المبعوث في تقريره إلى حكومته: "إنّ حكام دول الخليج

---

[5] *Middle East International*, London, 31/8/1991, p. 21.

[6] Karen N. Brutents, *Thirty years in the Old Square* (Moscow, 1998), p. 368.

ودودون للغاية نحو بلدنا. وهم حريصون على تطوير التعاون"[7]. كانت أزمة الخليج 1990–1991، لحظة فاصلة للإستراتيجية السوفياتية في منطقة الخليج، وشهدت تعاون موسكو مع الولايات المتحدة في إدانة العراق وإضفاء الشرعية على استخدام القوة ضد الجيش العراقي. ونتيجة للموقف السوفياتي إبّان أزمة الخليج أقيمت أيضًا علاقات دبلوماسية مع البحرين.

إستراتيجية روسيا في منطقة الخليج

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية عام 1991، أصبح الاتحاد الروسي، والذي خلف الاتحاد السوفياتي، أقل نشاطًا في منطقة الخليج إذ لم يعد له معها حدود برية مشتركة (إيران). ورغم أن روسيا، وعلى غرار الاتحاد السوفياتي، واصلت النظر إلى استقرار منطقة الخليج وأمنها على أنّه عامل مهمّ يؤثّر في الوضع في آسيا الوسطى والقوقاز، المجال التقليدي للمصالح الروسية، إلا أن منطقة الخليج فقدت أهميتها بالنسبة إلى المصالح الإستراتيجية الروسية، وذلك عائد جزئيًا إلى أنّ الإستراتيجية الروسية في منطقة الخليج ترتبط بالأهداف العامة للسياسة الخارجية الروسية، وبموقع روسيا في النظام الدولي. فبعد نهاية الحرب الباردة فقدت روسيا وضعية القوة العظمى، ونتيجة لذلك، حاولت، في منطقة الخليج، تجنب أي عمل من شأنه أن يفسر على أنه مواجهة مع الغرب.

في عام 1992، زار وزير الخارجية الروسي آنذاك أندريه كوزيريف جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي ضمن سلسلة من الزيارات الرسمية. وكانت هذه أول زيارة رسمية لدول مجلس التعاون الخليجي ككل، وعلامة على رغبة روسيا في تطوير علاقات كاملة مع المجموعة. وكما لاحظ أحد المسؤولين في ذلك الوقت قائلًا: "نحن نرى أنّ زيارة وزيرنا كانت مهمّة جدًّا. وقد عكست خطط روسيا لتنفيذ سياسة أكثر توازنًا تجاه دول هذه المنطقة وتطوير العلاقات مع هذه البلدان لمصلحة شعوبها، والمساهمة في تطوير الحضارة العالمية، والحفاظ على الاستقرار والأمن في منطقة الخليج، لأنّ سياسات هذه الدول كانت دائما معتدلة ومعقولة". وشدّد المسؤول أيضًا

[7] *Soviet Foreign Economic Relations in 1989*, *Statistical Yearbook* (Moscow, 1990), p. 400.

على أنّ "روسيا مستعدة لتقديم مساهمتها في الحفاظ على الأمن الإقليمي على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، وذلك باستخدام مجلس التعاون الخليجي لهذا الغرض"[8].

كانت هذه هي المرة الأولى التي أعرب فيها القادة الروس عن اهتمامهم بهذه المنظمة الإقليمية. ولكنّ تطوير العلاقات مع مجلس التعاون الخليجي لم يكن أولوية قصوى. وعلى أي حال، تطورت العلاقات مع الزيارة التي قام بها في تشرين الثاني / نوفمبر 1994 رئيسُ الوزراء الروسي آنذاك فيكتور تشيرنوميردين. وكانت هذه الزيارةَ الأولى لرئيس وزراء روسي إلى دول مجلس التعاون الخليجي حتى بالنظر إلى العلاقات السابقة مع الاتحاد السوفياتي. وخلال وجوده في المنطقة ناقش تشيرنوميردين العلاقات الثنائية مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي. وأكدت روسيا على المصالح المتبادلة، ولا سيما في مجال التنمية الاقتصادية[9]. وفي هذه الفترة أنشأت روسيا والكويت اللجنة الحكومية المشتركة في شأن المِنح المتبادلة للاستثمارات والتعاون في مجال المعلومات. كما وقّع الطرفان بروتوكولًا للتشاور بين وزارتي خارجية البلدين وخطة عمل للتعاون الثقافي للفترة من 1995 إلى 1996. وفي الوقت نفسه، وقعت روسيا وسلطنة عمان اتفاقًا يهدف إلى زيادة التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا[10].

شهدت السنوات الأولى من قيام الاتحاد الروسي أيضًا بداية التعاون العسكري مع دول مجلس التعاون الخليجي. فقد تمّ إبرام اتفاقية في مجال الدفاع بين روسيا والكويت في آب / أغسطس 1993، شملت استعداد روسيا تسليم الكويت أسلحة متطورة، وتوفير فرص للضباط الكويتيين للدراسة في الأكاديميات العسكرية الروسية والمشاركة في مناورات مشتركة. وفي نهاية كانون الأول / ديسمبر 1993، قامت القوات المسلحة الروسية بتدريبات مشتركة لمدة 12 يومًا مع القوات الكويتية[11]. وفي الفترة نفسها سلّمت روسيا إلى الكويت منظومة[12] S-300V ITBM. لكنّ الاتفاق جُمِّد لاحقًا نظرًا للقدرات المالية الضعيفة لروسيا والسلبية الكويتية إزاء مزيد

---

[8] *Diplomaticheskiy Vestnik*, no. 9–10, 15– 31 /5/1992, p. 18.

[9] *Diplomaticheskiy Vestnik*, no. 23–24, December 1994, pp. 9–10.

[10] Ibid.

[11] *Defense and Foreign Affairs Handbook. L.*, 1996, p. 715.

[12] Ibid.

من تنفيذه. وإضافة إلى الكويت، طورت دولة الإمارات العربية المتحدة اتصالات مع روسيا واشترت أسلحة روسية بينها 187 عربة قتالية من طراز BMP-3 لتجهيز ثلاث كتائب[13]. وقد أُبرمت جميع العقود بين روسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة في المعارض العسكرية في دبي وأبو ظبي. في هذا الوقت، لم تحاول روسيا الاقتراب من قطر والبحرين وسلطنة عمان، خصوصًا لأنّ هذه الدول لم تكن مهتمة بالاتصال معها. وكان هذا مفهومًا لأنه في أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي ضعفت القوة الاقتصادية والسياسية الروسية. وبحلول عام 1995، تراجعت مبيعات الأسلحة الروسية إلى المنطقة إلى 2.6 مليار دولار، وانخفضت منذ ذلك الحين إلى أكثر من ذلك[14].

في عام 1996، ركزت المعارضة الداخلية والانتقادات القادمة من دوائر مختلفة من المجتمع الروسي على الاعتماد الملحوظ على السياسات الغربية، وكانت النتيجة أن بدأت السياسة الخارجية الروسية في منطقة الخليج تبتعد عن الاتجاه الأوروبي الأطلسي وتتجه إلى المزيد من الاستقلالية. وفي كانون الثاني / يناير 1996، عُيِّن يفغيني بريماكوف وزيرًا للخارجية، وقد أيّد تنويع السياسة الخارجية الروسية. وكانت خطوته الأولى تنشيط الدور الروسي في الشرق، وإعادة تقييم الروابط مع الشركاء التقليديين في منطقة الخليج، فضلًا عن عقد شراكات مع جميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

ولكن سرعان ما تبدّلت سياسة روسيا بسبب الحرب في الشيشان التي أثّرت سلبًا في العلاقة بين روسيا ودول الخليج. وكان ذلك بصفة رئيسة ناجمًا عن أنّ روسيا اعتقدت أنّ هذه الدول هي الداعم المالي للجماعات المتمردة في القوقاز. وبصفة أكثر تحديدًا، كان الأمر مرتبطًا بحدث وقع في قطر إذ اغتيل زعيم المتمردين الشيشان ياندربايف في شباط / فبراير 2004. كان ياندربايف قد أُرسل إلى بلدان عربية لتوفير الدعم المالي للمتمردين الشيشان. ألقي القبض على اثنين من المواطنين الروس ممثلين للاستخبارات الروسية. وقد اتهما وسجنا. وفي ردة فعل على إدانتهما التي أعلنتها المحكمة القطرية في 30 تموز / يوليو 2004، أصدر سكرتير مجلس الأمن في الاتحاد الروسي بيانًا

---

[13] *Defense and Foreign Affairs Handbook. L.*, 1996, p. 1294.

[14] Kanet, R. E. & A. V. Kozhemiakin, *The Foreign Policy of the Russian Federation* (New York: St.Martin's 1997), pp. 171-172.

نفى فيه أن يكون المواطنَان الروسيان مذنبين. وصرّح أنّ "الجانب الروسي يواصل جهده النشط مستخدمًا القنوات السياسية والدبلوماسية للدفاع عن حقوق مواطنيه وعودتهم إلى بلدهم الأم"[15].

نوقشت هذه القضية على نطاق واسع في الصحافة الروسية والقطرية، ودفعت ممثلًا رسميًا لوزارة الخارجية القطرية لانتقاد الوضع في الشيشان، فأصدرت وزارة الخارجية في الاتحاد الروسي تصريحًا جاء فيه: "في ما يتعلق بخطاب الممثل الرسمي لوزارة الخارجية القطرية في شأن الشيشان، لا بد أن نؤكد أننا تلقينا باستغراب المطالبة بوقف العمليات العسكرية في الشيشان حيث تستمر المعركة ضد قطاع الطرق والإرهابيين. فتحقيق هذا المطلب قد يشجع الإرهابيين الدوليين وسيمنع تصفيتهم نهائيًا"[16].

وعلى الرغم من أنّ قطر أطلقت سراح الروسيَين المسجونين، فإنّ اللهجة الحادة للتصريح أكدت وجود توترات بين البلدين. ولم تكن هذه هي النقطة الوحيدة المثيرة للتوتر، بل وكانت الجريمة المنظمة من دواعي الخوف أيضًا.

ففي آخر التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة، أصبحت منطقة الخليج نقطة عبور للجريمة المنظمة الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة. وأصبحت الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص مركزًا رئيسًا لأنشطة إجرامية روسية. فبصفتها مفترق طرق تجارية بين أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا، ظهرت الإمارات العربية المتحدة، مع بيئتها التجارية المفتوحة، بؤرة مهمة للأنشطة الإجرامية. وقد شاركت الجماعات الإجرامية الروسية أيضًا في تهريب المخدرات. ووفقًا لتقارير صحفية روسية في عام 2004، ألقي القبض على ثلاثة مواطنين روس يهرّبون الهيروين في دبي[17]. كذلك أصبحت دبي مركزًا رئيسًا لتمويل الأنشطة غير المشروعة، وذلك جزئيًا بسبب تفضيل العديد من الشركات التعامل بمبالغ نقدية كبيرة، الأمر الذي يجعل من الصعب على البنوك التمييز بين المعاملات المشروعة وغير المشروعة. وسجن العديد من المواطنين الروس المسؤولين عن عمليات قتل وسرقة وقعت على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي جعل العلاقات السياسية صعبة. وكانت الجماعات الإجرامية الروسية تنظم عبور تجارة الرقيق الأبيض إلى البلدان العربية في منطقة الخليج،

---

[15] *RBK*, 1/3/2004, at: http://www.rbcdaily.ru/magazine.

[16] *Newsru.com*, 26/2/2004, at: http://newsru.com/dossier/17842.html.

[17] *Izvestia*, 18/12/2004, at: http://main.izvestia.ru.

وبناء عليه لم يكن من المستغرب أن يتحول النشاط الإجرامي الروسي إلى عقبة أمام تحسين صورة روسيا وتطوير العلاقات مع هذه الدولة الخليجية.

الاتجاهات الجديدة في العلاقات بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي

وسم طابع جديد العلاقات بين روسيا ودول الخليج بداية القرن الحادي والعشرين. فالرئيس الجديد للاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، اقترح إجراء تحول في السياسة الخارجية على أساس المعطيات العملية. وقد تميزت السياسة الخارجية الروسية خلال الفترة الأولى من حكم بوتين بالعديد من الملامح الجديدة، أهمها البراغماتية. فوفقًا لتصور السياسة الخارجية للاتحاد الروسي، والذي وقّعه الرئيس بوتين يوم 28 حزيران / يونيو 2000، ستكون السياسة الروسية مستقلة وبنّاءة، وستحظى المصالح الاقتصادية للبلاد بالأولوية[18]. وقد توضّحت السياسة على وفق هذا النموذج الجديد على النحو التالي: "ستعمل روسيا على استقرار الوضع في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج وشمال أفريقيا، مع مراعاة تأثير الوضع الإقليمي في التطورات التي يشهدها العالم ككل. وفي هذا السياق، فإنّ المهمة الأساسية لروسيا سوف تكون العودة إلى مواقعها القوية، وبالأخص الاقتصادية، في هذا الوقت الحافل والمهمّ لمصالحنا في المنطقة"[19].

ولتنفيذ هذه المهمة خططت روسيا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وتحديدًا مع دول مجلس التعاون الخليجي. ففي تشرين الثاني / نوفمبر 2000، بعث الرئيس بوتين رسائل عبر ممثّل خاص إلى البحرين وقطر، عارضًا الدعم الروسي للمساعدة في التصدي للتحديات المستمرة التي تواجه حل النزاعات في المنطقة. وأعربت الرسائل أيضًا عن ارتياح بوتين للنهج المشترك لهذه الدول في ما يتعلق بالمشكلات الرئيسة على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما أكد استعداد بلاده لاستخدام أكثر فاعلية لإمكانات التعاون بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي[20]. وخلال الفترة نفسها، زار وزير خارجية روسيا المملكة العربية

---

[18] "Concept of Foreign Policy of the Russia Federation", *Diplomaticheskiy Vestnik*, Moscow, (August 2000), p. 4.

[19] Ibid. p. 14.

[20] Russian-Arab Business Council, at: http://www.russarabbc.ru/rusarab/detail.php?ID=1433.

السعودية والكويت، وفي إثر ذلك غيّر البلدان موقفيهما من قضية الشيشان وأعلنا أنها شأن داخلي روسي وعارضا أي تدخل دولي فيها. وأصبحت اللقاءات بين وزراء الخارجية خلال جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة أمرًا مألوفًا. وفي بداية عام 2000، كثفت روسيا الروابط مع الكويت بما في ذلك الاتصالات بين برلماني البلدين. وفي آب / أغسطس 2002، اجتمعت اللّجنة الروسية الكويتية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي في موسكو. هناك، أبرمت الدولتان اتفاقًا في شأن المنح والاستثمارات في مجالات الدفاع، فضلًا عن اتفاق لمنع الازدواج الضريبي. وأكدت روسيا اهتمامها بالتعاون في مجالات الطاقة، والنفط والغاز، والإنشاءات المدنية، والري، والزراعة، والبنية التحتية على أراضي الكويت[21]. وخلال زيارة وزير الدفاع الكويتي جابر الصباح موسكو، في أيلول / سبتمبر 2002، تمّ التوصل إلى اتفاق لتطوير التعاون العسكري الثنائي. وأكد الوزير الكويتي اهتمام بلاده بالتكنولوجيا العسكرية الروسية والأنواع الجديدة من الأسلحة الروسية قائلًا إنّ: "الكويت مهتمّة بالتكنولوجيا الحديثة الروسية والسلاح الحديث بما في ذلك الدبابات"[22].

لكنّ العلاقات لم تكن تتطور مع الكويت فقط. ففي أيار / مايو 2003، اقترحت الحكومة القطرية أن تقوم شركة الغاز الروسية غازبروم بالانضمام إلى مشروع كبير لبناء خط أنابيب للغاز إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان[23]. ومع أنّ المشروع لم يتحقق في النهاية، إلاّ أنه كان مؤشرًا على تزايد الاهتمام المتبادل بالتعاون. وفي الواقع، وصلت العلاقات الاقتصادية بين روسيا والإمارات العربية المتحدة، مقارنة بغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، إلى مستوى عالٍ نسبيًا. اذ يعيش العديد من المواطنين الروس في الإمارات العربية المتحدة، ينخرط أغلبهم في الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومعظمها في مجالات التجارة والفنادق والسياحة ونقل البضائع. ومن 1994 إلى 2003، تجاوز حجم التعاون العسكري– التقني الثنائي بين روسيا والإمارات العربية المتحدة المليار دولار[24]. وفي أيلول / سبتمبر 2006، زار روسيا

---

[21] Ibid.

[22] *Institute of the Middle East*, at: http://www.iimes.ru/rus/stat/2003/20-05-03.htm.

[23] *ITAR-TASS*, 15/5/2003.

[24] Ibid.

محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي، وأشار الرئيس الروسي إلى التقدم المتحقق في التعاون العسكري بين البلدين[25]. ولم تكن العلاقات بين روسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة تتطور على المستوى الاتحادي الروسي فقط، بل وأيضًا على مستوى الأقاليم. فقد أدّى ممثلو الأعمال الاقتصادية في جمهورية تتارستان، وحكومة مدينة موسكو، وتشيليابينسك، ومقاطعات موسكو زيارات منتظمة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل توطيد الاتصالات الاقتصادية المباشرة. وبدأت المؤسسات ذات الصلة بالأسطول البحري التجاري في سانت بطرسبرغ اتصالاتٍ مع سلطات دولة الإمارات لاستخدام موانئها لخدمة ناقلات النفط والسفن التجارية وإصلاحها. وفي أيلول / سبتمبر 2007، بحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، خليفة بن زايد آل نهيان، تطويرَ العلاقات الثنائية بين البلدين خلال الزيارة الرسمية الأولى التي يقوم بها رئيس روسي إلى أبو ظبي.

وفي مطلع الألفية أحرزت تقدمًا الاتصالاتُ الاقتصادية والسياسية بين روسيا وثلاث من دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين وقطر وسلطنة عمان. وفي أيار / مايو 2004، وقعت روسيا وعُمان بروتوكولًا في شأن استكمال المحادثات الثنائية حول انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. وشارك وفد سلطنة عمان في الاجتماعات المشتركة لمجلس الأعمال الروسي العربي. وأعربت سلطنة عمان وروسيا عن استعدادهما لإنشاء لجنة عمانية روسية ثنائية في إطار المجلس. وفي كانون الأول / ديسمبر 2008، زار حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، روسيا، في أول زيارة رسمية له، وقد وصفت في الصحافة البحرينية بأنها " نقطة مميزة في العلاقات الثنائية"[26].

ثمّ في شباط / فبراير 2007، سافر فلاديمير بوتين إلى قطر في زيارة عمل قصيرة. وخلال هذه الزيارة، تم توقيع اتفاقات في شأن تطوير العلاقات القنصلية ومسائل بروتوكولية أخرى. وفي عام 2008، بدأت روسيا

---

[25] "Beginning of Talks with Deputy Commander-in-Chief of the United Arab Emirates' Armed Forces, Crown Prince of Abu Dhabi, Mohammed al Nahyan", *President of Russian Federation*, 22/9/2006, at: http://en.kremlin.ru/events/president/transcripts/23806

[26] "Bahrain reinforces ties with Russia", *Gulf News*, Bahrain, 7/4/2015, at: http://gulfnewscom/news/gulf/bahrain//bahrain-reinforces-ties-with-russia-1.1447458.

ودول مجلس التعاون الخليجي التحضيرات للحوار الإستراتيجي. وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2011، تمّ توقيع مذكرة تفاهم خلال اجتماع في أبو ظبي لإنشاء آلية رسمية للتشاور والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي بصفتها منظمة إقليمية والاتحاد الروسي. تلك كانت محاولة للسير في طريق جديد من التعاون بعد فترة طويلة من الإهمال المتبادل. ثم في شباط / فبراير 2014، عقد في الكويت الاجتماع الوزاري الثالث للحوار الإستراتيجي بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أنّ الاجتماعات خلال هذه السنوات كانت قليلة ومتباعدة، وحققت عددًا قليلًا جدًا من النتائج الملموسة، فإنّه يمكن النظر إليها مجتمعة بصفتها نقطة تحول مهمة.

تميزت السنوات العشر الأولى من الألفية الجديدة باتصالات مكثفة بين الاتحاد الروسي والدول الخليجية الأصغر. وتمّت تهيئة الظروف المواتية لذلك عبر عاملين: تحسّن العلاقات الروسية السعودية، وانضمام روسيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب.

السياسة الروسية خلال الربيع العربي وبعده

خلال الاحتجاجات السياسية في البحرين حرصت روسيا على حضور ضعيف. وفي آخر آذار / مارس 2011، أعلن المتحدث باسم وزير الخارجية الروسي أنّ الاحتجاجات "شأن داخلي" يجب حلّه من خلال الحوار الوطني[27]. وأعلنت روسيا عن استعدادها لبيع أسلحة إلى البحرين عندما حظرت المملكة المتحدة وفرنسا تسليم معدات أمنية، بسبب اتخاذ البحرين إجراءات مشددة ضد المتظاهرين. كانت البحرين مهتمة بالأسلحة الخفيفة. وبعد فترة وجيزة، أعلن الرئيس التنفيذي لشركة روسوبورون إكسبورت أناتولي إيساكين أنّ البحرين أصبحت زبونًا جديدًا للأسلحة الروسية[28].

---

[27] "Moscow calls for Internal Dialogue in Bahrain", *Interfax-AVN*, 31/3/2011.

[28] Diana Wueger, "Russian Arms Deal with Bahrain Shows Why We Need an Arms Trade Treaty", *UN Dispatch*, 17/8/2011, at: http://www.undispatch.com/russia-arms-deal-with-bahrain-shows-why-we-need-an-arms-trade-treaty/

وفي حين كان هناك تأييد روسي للبحرين ضد الانتفاضات، ظهر تصدع سياسي عندما انتقلت إلى سورية. وانتقد مسؤولون روس موقف دول الخليج الداعمة للمعارضة، ذلك أنّ روسيا دعمت الرئيس السوري بشار الأسد، حليف روسيا. ورأت موسكو أنّ الدفع لإسقاط نظام الأسد يأتي من المملكة العربية السعودية وقطر. واستخدمت بعض وسائل الإعلام الروسية والخبراء السياسيين الروس مصطلح "الرديف الوهابي" لوصف سياسة البلدين في البلدان العربية. وتفاقم الوضع بسبب حادث السفير الروسي في قطر. فقد تعرّض السفير فلاديمير تيتورينكو لاعتداء في مطار الدوحة في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2011، لدى عودته من الأردن. فبينما كان يمرّ من خلال الرقابة الجمركية هاجمه أمن الجمارك وحاولوا مصادرة حقيبته الدبلوماسية. تصدى تيتورينكو لهم وتعرض للضرب. وفي اليوم التالي قدّمت وزارة الخارجية الروسية مذكرة احتجاج إلى قطر، مطالبة باعتذار رسمي من الدوحة[29]. وفي 4 كانون الأول / ديسمبر، أبلغ وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف رسميًا رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني أنّ موسكو سوف تعلّق العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة حتى حصول الاعتذار[30]. وخفضت روسيا وقطر رسميًا مستوى العلاقات الدبلوماسية بينهما. تفتّح الربيع العربي وسط توترات شديدة على عدة جبهات بين موسكو والدوحة؛ انتقدت روسيا رسميًا قطر لدورها في الانتفاضة الليبية، إذ أنها انتهكت حظر الأسلحة المفروض على البلاد من جهة مجلس الأمن وشاركت في العملية العسكرية في هذا البلد.

وكانت البحرين الدولة الوحيدة بين دول الخليج التي تنامت علاقاتها مع روسيا خلال هذه الفترة. ففي نيسان / أبريل 2014، قام بزيارة عمل إلى روسيا وليُّ عهد البحرين، نائب القائد العام للقوات المسلحة والنائب الأول لرئيس وزراء مملكة البحرين، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة. وخلال الزيارة، وقع الصندوق الروسي للاستثمار المباشر وصندوق الثروة السيادية، ممتلكات، في مملكة البحرين مذكرة للاستثمار المشترك بين البلدين. ثمّ، في تشرين الأول / أكتوبر 2014، التقى فلاديمير بوتين ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة

[29] "Russia breaks Qatar strings after envoy attack scandal", *RT Russian politics*, 5/12/2011, at: https://www.rt.com/politics/russia-qatar-diplomacy-downgrade-059/

[30] Ibid.

في روسيا. وأشار بوتين في كلمة ألقاها خلال الزيارة إلى أنّ البلدين لديهما "اتصالات منتظمة ومستمرة"[31]. ونشرت الصحيفة الروسية كوميرسانت افتتاحية خلال الزيارة قالت فيها: "تأمل البحرين عبر مساعدة روسيا تنشيطَ الحوار مع المعارضة الشيعية المدعومة من جانب إيران"[32]. واستمرت العلاقة بين روسيا والبحرين في النمو. ففي آب / أغسطس 2015، استقبل الملك حمد بن عيسى آل خليفة القائدَ العام للقوات الجوية الروسية فيكتور بونداريف الذي كان في زيارة ردّ. وأكد الملك حرص البحرين على تعزيز التعاون مع روسيا وتبادل الخبراء في المجالات العسكرية[33]. وقال الجانبان إنهما يعدّان التعاون في مجال الدفاع أمرًا مهمًا جدًا للحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

[31] "Meeting with King of Bahrain Hamad bin Isa Al Khalifa", *President of Russia*, 12/10/2014, at: http://eng.kremlin.ru/transcripts/23080.

[32] "King of Bahrain came to Formula-1", *Kommersant-ru*, 11/10/2014, at: http://www.kommersant.ru/doc/2588190

[33] Habib Toumi, "Bahrain reinforces ties with Russia", *Gulf News*, Bahrain, 27/01/2015, at: http://gulfnews.com/news/gulf/bahrain/bahrain-reinforces-ties-with-russia-1.1447458

خلاصة

في حين أنّ العلاقة بين روسيا ودول الخليج الصغيرة قد نشأت، ثمّ توقفت وتجمّدت، ثم عادت للنموّ، إلاّ أنه لا يمكن القول إنها وصلت إلى مستوى عال من التطور في أي لحظة من التاريخ الحديث. شهدت الفترة الأولى من تشكّل الاتحاد الروسي طفرة في التعاون، لكنّ السلطات الروسية أدركت أنّها غير قادرة على مجاراة الدول الغربية في المشاركة في شؤون المنطقة، وفضلت عدم الدخول في نزاعات. وتميزت بداية الألفية بمحاولات جديدة من جانب السلطات الروسية لتطوير العلاقات مع دول المنطقة، ولكنّ النتائج كانت محدودة. وكان الإنجاز الرئيس هو عقود تسليم الأسلحة إلى الإمارات العربية المتحدة والبحرين.

توقفت هذه المكاسب المحدودة بسبب المواقف المتباينة تجاه الأزمة السورية، والعمليات العسكرية ضد داعش وفي اليمن، وبعض القضايا الإقليمية الأخرى. فهذه التناقضات تشلّ تطوير العلاقات. وبالنظر إلى الوضع الحالي للسياسات الإقليمية، لا يمكن توقّع تغييرات كبيرة. وهكذا، فيما تبدو روسيا ودول الخليج مهتمة بإطلاق علاقة إستراتيجية جدية، فإنّ جهدها لم يحرز تقدمًا كبيرًا في الأجلين القصير أو المتوسط.

المراجع

- .“Bahrain reinforces ties with Russia”, *Gulf News*, Bahrain, 7/8/2015, http://gulfnews.com/news/gulf?bahrain/bahrain-reinforce-ties-with-russia-1
- .“Beginning of Talks with Deputy Commander-in-Chief of the United Arab Emirates’ Armed Forces, Crown Prince of Abu Dhabi, Mohammed al Nahyan”, *President of Russian Federation*, 22/9/2006, at: http://en.kremlin.ru/events/president/transcripts/23806
- .“King of Bahrain came to ‘Formula-1’”, *Kommersant-ru*, 11/10/2014, at: http://www.kommersant.ru/doc/2588190
- .“Meeting with King of Bahrain Hamad bin Isa Al Khalifa”, *President of Russia*,12/10/2014, at: http://eng.kremlin.ru/transcripts/23080
- .“Moscow calls for Internal Dialogue in Bahrain”, *Interfax*, AUW, 31/3/2011.
- .“Russia breaks Qatar strings after envoy attack scandal”, *RT Russian Politics*, http://rt.com/politics/russia-qatar-diplomacy-downgrade-o59
- .“Russian Arms Deal with Bahrain Shows Why We Need an Arms Trade Treaty”, *UN Dispatch*, 17/8/2011, at: http://www.undispatch.com/russia-arms-deal-withbahrain-shows-why-we-need-an-aarm.
- .*Defense and Foreign Affairs Handbook*. L., 1996.
- .*Diplomaticheskiy Vestnik*, no. 9-10 (15– 31/5/1992).
- .*Diplomaticheskiy Vestnik*. no. 23-24 (December 1994).
- .Institute of the Middle East, at: http://www.iimes.ru/rus/stat/2003/20-05-03.htm
- .*ITAR-TASS*, 15/5/2003.
- .*Izvestia*, 18/12/2004, at: http://main.izvestia.ru
- .Kanet, R. E. & A. V. Kozhemiakin. *The Foreign Policy of the Russian Federation*. New York: St. Martin's, 1997.
- .Karen, N. Brutents. *Thirty years in the Old Square* (Moscow, 1998).
- .*Middle East International*. London, 31/8/1991.

- .Newsru.com, 26/2/2004, at: http://newsru.com/dossier/17842.html
- .*Pravda*. Moscow. 26/4/1982
- .*RBK*, 1/3/2004, http://www.rbcdaily.ru/magazine.
- .Russian-Arab Business Council, at: http://www.russarabbc.ru/rusarab/detail.php?ID=1433.
- .Security Council. *Official reports. Session no. 958*, 4/7/1961.
- .*Soviet Foreign Economic Relations in 1989, Statistical Yearbook*. Moscow, 1990.
- .Toumi, Habib. "Bahrain reinforces ties with Russia", *Gulf News*, Bahrain, 27/01/2015, at: http://gulfnews.com/news/gulf/bahrain/bahrain-reinforces-ties-with-russia-1.1447458